زاوية

ايديولوجية العنف والاغتيال السياسي

فالح الحمراني

لماذا تتبنى بعض الانظمة والحركات السياسية العنف وسيلة لتحقيق اهدافها؟ ولماذا يصبح العنف وباء كالطاعون يهدد في مرحلة ما دولا وشعوبا بكاملها فضلا عن حياة الانسان العادي؟. هذه اسئلة مطروحة اليوم تتطلب الردود لاجتثاث الظاهرة الخطرة التي جعلت من حياة البشر من دون ثمن والبحث عن وسائل ناجعة وصحيحة لحل المشكلات الاقتصادية والسياسية والقومية والاجتماعية لضمان حلول ثابتة وعادلة وموضوعية. ان هذه الاساليب تدعو الى عدم تجميد المشكلات وتجاهلها وانما السهر على فهمها ومعالجتها.

هناك الاف الاسباب التي تتحكم بموقف المجتمع والدولة من ممارسة العنف، تشمل التاريخ والتقاليد الثقافية لهذا المجتمع او ذاك والوضع السياسي والاقتصادي القائم والمواصفات الشخصية لمن يدير دفة الامور في البلد، فضلا عن مستوى تطور او تخلف منظمات المجتمع المدني. بيد انه حتى لو تخلينا عن هذه الخصائص الملموسة لهذا البلد او ذاك، يمكن الاشارة الى عدة عوامل، من شأنها ان تجعل العنف عملا عاديا غير شاذ وممارسة طبيعية وأحد المكونات السياسية الرسمية للنظام القائم. اول تلك العوامل يقوم على منطلقات عقائدية وليست سياسية محضة، وبالاخص التصورات عن الطبيعة البشرية. تبني الانظمة الديمقراطية منطلقاتها على الايمان بالمنحى العقلاني والبناء للانسان باعتبار ان البشر قادرون على الاتفاق فيما بينهم وان نزعة التدمير ليست من طبيعتهم ويميلون إلى الامتثال للقواعد والمعايير السائدة في المجتمع وادراكهم لحكمتها والحاجة لها. وتتبنى الانظمة الديمقراطية هذا الموقف من العنف، ولا تجيز ممارسته الا في حالات استثنائية وتجاه مجموعة صغيرة من مكونات المجتمع. اما ممارسة العنف الجماعي فمسألة مرفوضة من حيث المبدأ في النظام الديمقراطي. وبالتأكيد، فان الموقف المغاير من الانسان والقائم على الشك بقدرة البشر على مراعاة سلوك المعايير العامة بطواعية وعلى ان البشر بطبيعتهم اغبياء وعدوانيون يفضي بصورة طبيعية الى استنتاج يرى ضرورة استخدام القوة والعنف او التهديد بها لاحتواء النزعات التدميرية التي يتصف بهما البشر. وتتمثل التداعيات السياسية لهذا الموقف بتبرير العنف بجميع اشكاله ووضع المقدمات لاقامة الدكتاتورية.

ويعد تصور المجتمع لطبيعة الحركة التاريخية بمثابة العامل الثاني الذي يساعد على جعل العنف اساسا ومحورا للعقيدة السياسية. فاذا كانت هذه الحركة مشوشة ومختلطة وعرضية وينمو فيها التضليل المعلوماتي، فتنشأ التبريرات الملفقة لظهور ما يسمى بـ (القائد الضرورة) لتنظيمها وتوجيهها في مسار محدد.

وهكذا، فان من سيطلق على نفسه لخداع الجماهير وخلق اسطورته الخاصة اسم (القائد الضرورة) يقف بتعالٍ من جهة بوجه ما يراه ضيق افق شعبه، ومن جهة اخرى في مواجهة الفوضى والتدمير التي تتسم بها الحركة التاريخية عموما والتي يؤدي سوء اداء السلطات الى تفاقمها في مراحل معينة. وعلى خلفية ذلك، فان الموافقة على ان حركة التاريخ عفوية ومشوشة وانها تسير نحو الهلاك والدمار ستجد المسوغات لاستخدام العنف باعتباره وسيلة لمواجهة هذه الفوضى والدمار واعتبارها ادوات مقبولة، بل حتى انسانية وضرورية، وان الضحايا التي تصاحب ممارسة العنف امر لابد منه. وبالتاكيد، فان البديل لسرقة الطغاة والمغامرين للسلطة على حين غرة، بمؤامرة او مكيدة، يقوم على فهم الحركة التاريخية ومتطلبات المرحلة بالتحليل العلمي العميق والهادئ لإيجاد العلاج الناجع للخروج بالبلد الى شاطئ الامان من دون ثورات دموية ولا هزات اجتماعية او حروب طاحنة اهلية او خارجية.

والعامل الاخر يتمثل بتوهم او ادعاء السياسي او النخبة السياسية بوجود رسالة لديه ولدى شعبه وحزبه او لدى جماعة تنتمي لها قوى وفعاليات الحركة السياسية. فاذا افترضنا اننا ننتمي الى هذا الحزب او ذاك فنحن اذن اصحاب رسالة وحينها تستحدث المسوغات لشرعنة ممارسة العنف لتحقيق الرسالة الموهومة. وحينها يبرر استخدام العنف، فالغاية تبرر الوسيلة في عرف تلك الانظمة.

وهناك عامل اخر يتمثل بتوجه سياسي لا يقوم على ايجاد الحلول للمصاعب والمشكلات اليومية الانية وانما طرح اهداف غير قابلة للتحقيق.

ان مثل هذا التوجه يفضي الى التقليل من اهمية اللحظة الراهنة ومن معالجة المشكلات القائمة. وبمنطق هذا التوجه: اذا كان الحاضر ليس هدفا بحد ذاته وانما مرحلة انتقالية الى الغد، فليس هناك عوائق اخلاقية تمنع استخدام اي شكل من اشكال العنف للتسريع بتحقيق الاهداف المطروحة.

والاغتيال السياسي الفردي والجماعي والارهاب كلها اشكال من اشكال العنف.

ان الاغتيال هو اسهل الوسائل وارخصها للتخلص من الخصم السياسي. ولكن التجارب التاريخية برهنت على انه لا يفضي الى اجتثاث المشكلات الماثلة التي يمارس من اجلها.

وكان بعثيو العراق، مثلا، حينما خططوا لاغتيال عبد الكريم قاسم في العراق، يبررون ذلك لانهم يعتقدون ان تصفية رأس النظام سيصفي النظام بأسره، من دون ان يأخذوا بالاعتبار طبيعة اصطفاف القوى، فقد كانوا مستعدين لمجزرة دموية على غرار المجزرة التي نظموها بعد انقلاب ٨ شباط. وتقوم نظرية الاغتيال السياسي على ان تصفية الخصم ستصفي المشكلة القائمة معه. وينسى هؤلاء ان الفرد، خاصة السياسي، لا يقف في الساحة بمفرده، فثمة قوى سياسية وشرائح اجتماعية تقف وراءه، وان الوضع في كل حالة قائمة بحاجة الى حلول شاملة ومتكاملة الجوانب وتحظى بموافقة الاطراف المشاركة في العملية السياسية.

ان اغتيال المهاتما غاندي لم يحل دون استقلال الهند، ولم تؤخر الاغتيالات التي مارسها صدام حسين ضد خصومه ومعارضيه في العراق من يوم الاطاحة بهم. ولم يحل اغتيال روسيا الزعيم الشيشاني الجنرال جوهر دودايف المشكلة الشيشانية. اذن، هناك آليات خاصة لكل مشكلة وان فهمها يساعد على استحداث وسائل تسويتها.

السلطة الخامسة

ترجمة: زينب محمد

> كانت الصحافة ووسائل الاعلام ، في الاطار الديمقراطي ، ملاذاً للمواطنين ضد تعسف السلطات ، وفي الحقيقة يمكن للسلطات الثلاث التقليدية ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ان تضعف وتعجز وتركب اخطاءً ويحدث هذا بشكل شائع في الدول المستبدة والديكتاتورية

حيث تظل السلطة السياسية هي المسؤول المركزي عن كل الانتهاكات في حقوق الانسان وكل انواع الرقابة على الحريات، ولكن حتى الدول الديمقراطية تلجأ الى التعسف الخطير، على الرغم من ان قوانينها أُقرت بالتصويت الديمقراطي وجاءت حكوماتها من عملية استفتاء عام، والعدالة فيها، نظريا، مستقلة عن السلطة التنفيذية، فيحصل مثلا ان تحكم العدالة على بريء وان يصوت البرلمان على قوانين عنصرية تجاه بعض طبقات المجتمع. حصلت هذه الحالة في الولايات المتحدة الامريكية خلال اكثر من قرن، ضد الافرو امريكيين، ويحصل هذا اليوم ضد رعايا الدول المسلمة بموجب (قانون الوطنية)، كما ان العديد من الحكومات تنتهج سياسات تبدو تبعاتها ونتائجها مميتة على قطاع كامل من المجتمع على نحو ما يحدث حاليا في العديد من الدول الاوربية ضد المهاجرين الذين لا يحملون اوراقا ثبوتية، في مثل هذه الحالة، يكون من الواجبات الأساسية على الصحفيين ووسائل الاعلام فضح هذه الخروقات لحقوق الانسان وقد دفعت الصحافة ثمناً كبيراً لذلك، محاولات اغتيال واختفاء، واختطاف، واغتيالات، على نحو ما جرى في كولومبيا وغواتيمالا، في تركيا وباكستان، والفلبين وغيرها. ولهذا السبب، كثيرا ما يجري الحديث عن (السلطة الرابعة)، فهذه السلطة كانت حاسمة بفضل الحس المدني لوسائل الاعلام ولشجاعة الصحفيين وجرأتهم، هذه السلطة التي يمتلكها المواطنون لتوجيه النقد والرد والمعارضة الديمقراطية على القرارات غير المشروعة التي قد تكون ظالمة وباغية، بل حتى اجرامية بحق الاشخاص الابرياء.

ومنذ خمسة عشر عاماً، وعندما بدأت العولمة الليبرالية تنشط، فان هذه السلطة الرابعة افرغت من معناها ومن مضامينها. وشيئا فشيئا، فقدت وظيفتها الاساسية كسلطة مقابلة او مضادة، ويفرض هذا الوضوح الصادم نفسه عند دراسة نشاط وعمل العولمة عن كثب وملاحظة الكيفية التي بدأ بها نوع جديد من الرأسمالية انطلاقته، ليس صناعياً بل مالياً بشكل خاص، انه باختصار رأسمالية المضاربة، في مرحلة العولمة هذه، فاننا بازاء مواجهة حادة بين السوق والدولة، القطاع الخاص والخدمات العامة، الفرد والمجتمع، الشخص والمجموع، الانانية والتضامن، واصبحت السلطة الحقيقية مرهونة بيد مجموعات اقتصادية عالمية وشركات عالمية يبدو ثقلها في قضايا العالم احيانا اهم من ثقل الحكومات والدول، فهؤلاء هم (سادة العالم الجدد) الذين يجتمعون في كل عام في دافوس في اطار المنتدى الاقتصادي العالمي ويؤثرون في السياسات الكبرى للثالوث العالمي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، في هذا الاطار الجيواقتصادي، حدث تغير حاسم في ميدان وسائل الاعلام الجماهيري، حتى في داخل نسيجه الصناعي، وصارت وسائل الاتصال الجماهيري (المحطات الاذاعية والصحافة المكتوبة وقنوات التلفزيون والانترنيت) تتجمع ثانية، اكثر فاكثر، داخل هيكلة كبيرة لتشكيل مجموعات وشركات اعلامية عالمية وشركات عملاقة من قبيل نيوز كورب وفرانس تيليكوم وسواهما التي اصبحت لديها امكانات جديدة في التوسع بسبب الثورة التكنولوجية فقد حطمت الثورة الرقمية الحدود التي كانت تفصل في السابق الاشكال التقليدية الثلاثة في الاتصال: الصوت، والكتابة، والصورة، واتاح ظهور الانترنيت وانطلاقته اسلوبا رابعاً في الاتصال وطريقة جديدة في التعبير والاطلاع والتسلية. ومنذ ذلك الوقت، تحاول الشركات الاعلامية ان تتشكل في مجموعات لتجمع بداخلها كل وسائل الاعلام القديمة (صحافة وراديو وتلفزيون) وكل النشاطات التي بوسعنا ان نطلق عليها اسم (قطاعات الثقافة والتثقيف الجماهيري والاتصال والمعلومات) وكانت هذه الميادين الثلاثة مستقلة حديثا، فمن ناحية، هناك الثقافة الجماهيرية، بمنطقها التجاري وابداعاتها الشعبية واهدافها التجارية، ومن الناحية الاخرى، الاتصالات، بالمعنى الدعائي والتسويق والدعاية وفن الاقناع، واخيراً الاعلام بوكالاته الاخبارية ونشراته الاذاعية والتلفزيونية والصحافة وقنوات الاعلام بشكل متصل، وباختصار:

عالم الصحافة كله، اصبحت هذه الميادين الثلاثة، التي كانت متباينة جدا في السابق، متشابكة ومتداخلة اكثر فاكثر لتشكيل ميدان واحد ووحيد ضخم وخرافي، يصعب فيه تمييز النشاطات المتأتية من الثقافة الجماهيرية تلك المتأتية من الاتصال او من الاعلام. وفضلا عن ذلك، فان الشركات الاعلامية العملاقة هذه ضاعفت من بث الاكاذيب من شتى الانواع، اذ يمتزج التلفزيون بالرسوم المتحركة والسينما بالعاب الفيديو وموسيقى السي دي والـ DVD الرقمي بالقرى وعروض الرياضة. بمعنى اخر، اصبحت شركات الاعلام تمتلك خصيصتين جديدتين، اولاهما انها تهتم بكل ما يعني الكتابة وبكل ما يعني الصورة وكل ما يعني الصوت وتبث ذلك عن طريق اكثر القنوات تنوعا (الصحافة المكتوبة والراديو والتلفزيون والهرتز والكابل او الاقمار الصناعية وعبر الانترنيت وعبر كل انواع الشبكات الرقمية). ان هذه المجموعات هي عالمية او دولية او كونية، وليست وطنية او محلية فقط. ففي عام ١٩٤٠، وفي فيلم مشهور هاجم اورسون ويلز (القوة الخارقة) لـ (ستزن كيف).

وفي الحقيقة، فان سلطة كيف كانت تبدو تافهة وغير مهمة مقارنة بسلطة المجموعات العالمية الكبرى اليوم. ان هذه الشركات العملاقة المعاصرة وبآليات التركيز والتجمع تستولي على اكثر القطاعات الاعلامية تنوعا في العديد من الدول، وفي جميع القارات، وبهذا الشكل، اصبحت بثقلها الاقتصادي واهميتها الايديولوجية ممثلة مركزية عن العولمة الليبرالية، فالاتصال الذي امتد الى المعلومات والالكترونيات والهواتف اصبح الصناعة الثقيلة في عصرنا، وتسعى هذه المجموعات الكبرى الى توسيع حجمها بالاكتساب المستمر وتضغط على الحكومات لكسر القوانين المحددة للتجمعات او المانعة لتشكيل احتكارات او احتكارات ثنائية، فالعولمة، اذن، هي عولمة وسائل الاعلام الجماهيري والاتصالات والاعلام، فهذه المجموعات الكبرى تهتم بمواصلة عملقتها التي ترغمها على مداهنة السلطات الاخرى، ولم يعد من اهدافها ان تكون (سلطة رابعة)، ولم تعد تفضح التعسف ضد الحق والقانون، ولا يهمها تصحيح الخلل في عمل الديمقراطية، وهي لا تتمنى ان تتصرف كسلطة رابعة مقابلة. ولكن عند الاقتضاء، بامكانها ان تكون سلطة رابعة تضاف الى السلطات السياسية والاقتصادية الموجودة، لتسحق بدورها، كسلطة اضافية، المواطنين.

السؤال الذي صار يطرح علينا هو: ما العمل؟ كيف ندافع عن انفسنا؟ وكيف نقاوم هجوم هذا النوع الجديد من السلطات الذي خان المواطنين، ان صح القول وانتقل مع الاسلحة والامتعة الى العدو؟

قوة مدنية وطنية

ينبغي ببساطة خلق (سلطة خامسة) سلطة خامسة تسمح لنا بوضع قوة مدنية وطنية في مواجهة تحالف المهيمنين الجدد، سلطة خامسة وظيفتها فضح قوة وسائل الاعلام الكبرى والمجموعات الاعلامية الكبرى المتواطئة التي تبث العولمة الليبرالية، وسائل الاعلام هذه التي لم تكتف، في بعض الظروف، بالامتناع عن الدفاع عن المواطنين بل تصرفت ضد الشعب برمته، تكشف ذلك في فنزويلا، في هذا البلد الاميركي اللاتيني الذي تم القضاء فيه على المعارضة عام ١٩٩٨ في الانتخابات الحرة التعددية والديمقراطية اذ شنت المجموعات الرئيسية للصحافة والاذاعة والتلفزيون حربا اعلامية حقيقية على شرعية الرئيس هو غوشافير وبينما بقي شافير وحكومته محترمين في الاطار الديمقراطي، ظلت وسائل الاعلام بأيدي حفنة من اصحاب الامتياز والموسرين. ظلت تستخدم كل التضليل والاكاذيب وحشو الادمغة في محاولة لتسميم عقول الناس. في هذه الحرب الايديولوجية، تخلت وسائل الاعلام بشكل شامل عن وظيفتها كسلطة رابعة وسعت بيأس الى الدفاع عن امتيازات الطبقة المغلقة وعارضت كل شكل اجتماعي واي توزيع عادل للثروات الوطنية الهائلة، والحالة الفنزويلية مثال على الوضع العالمي الجديد الذي اصبحت فيه المجموعات الاعلامية ساخطة وتضطلع بشكل صريح بوظيفتها الجديدة ككلاب حراسة للنظام الاقتصادي القائم، وبوضعها الجديد كسلطة ضد الشعب وضد المواطنين، هذه المجموعات الكبيرة لا تضطلع فقط بسلطة اعلامية بل تشكل الذراع الايديولوجية للعولمة، ووظيفتها احتواء المطالب الشعبية مع محاولة الاستيلاء على السلطة السياسية (كما حصل ديمقراطيا في ايطاليا، حيث كان سيلفيو برلسكوني رئيسا لشركة الاتصالات الكبرى TRANSALPIN)

ان الحملات التي تسعى فيها وسائل الاعلام الى ضرب الديمقراطية. كالذي حدث في تشيلي ضد الرئيس سلفادور الليندي قد تحدث في الاكوادور وفي البرازيل والارجنتين ضد اي اصلاح شرعي يحاول تغيير التسلسل الاجتماعي واللامساواة في الثروة.

ان سلطات الاقلية الاوليغارشية التقليدية والسلطات الرجعية الكلاسيكية التي تضاف الى السلطات الاعلامية، كلها، وباسم حرية التعبير، تهاجم البرامج التي تدافع عن مصالح اغلبية الشعب، هذه هي الواجهة الاعلامية للعولمة، انها تكشف، بطريقة اوضح وأبين واكثر كاريكاتيرية، عن ايديولوجية العولمة الليبرالية.

ووسائل الاعلام الجماهيري والعولمة الليبرالية مرتبطة بقوة. ولهذا السبب، يبدو ضروريا تطوير التفكير في الطريقة التي بوسع المواطنين من خلالها مطالبة وسائل الاعلام الكبرى بالمزيد من الاخلاق والحقيقة واحترام الواجبات الادبية التي تسمح للصحفيين بالتحرك على وفق وعيهم وليس على وفق مصالح المجموعات والشركات والرؤساء الذين يستأجرونهم.

في الحرب الايديولوجية الجديدة التي تفرضها العولمة، تستعمل وسائل الاعلام سلاحا في المعركة، بسبب تفجرها بالاكاذيب الملوثة بالشائعات والتشويه والتحريف والتضليل. يحدث في هذا الميدان ما حدث مع الغذاء، فلوقت طويل كان الغذاء نادرا، وهو نادر دائماً في العديد من دول العالم. ولكن عندما بدأت الشركات بانتاج الغذاء بوفرة، ولا سيما في دول غربي اوربا وامريكا الشمالية لاحظنا ان العديد من الاغذية قد تلوثت وتسممت بمضادات الطفيليات وسببت الامراض وادت الى العدوى والى سرطانات ومشكلات صحية كجنون البقر الذي ادى الى رعب جماهيري، وباختصار، كان الموت في السابق يمكن ان يحدث بسبب الجوع، اما اليوم فالموت يحدث بسبب تناول الاطعمة الملوثة، ويحدث الشيء نفسه مع الاعلام. فاذا كان من النادر ان يكون هناك اعلام كامل، فانه في الدول الديمقراطية بات يخنقنا، كان (امبيدوكل) يقول ان العالم تكون من تضافر اربعة عناصر، هي الهواء والارض والماء والنار، اما الاعلام فانه اصبح متوفراً الى الحد الذي صار يشكل فيه العنصر الخامس في عالمنا المعولم، ولكن، في الوقت ذاته، فان كل واحد يؤكد ان الاعلام ملوث مثل الغذاء، فهو يسمم عقولنا ويلوث ادمغتنا ويضللنا ويسممنا ويحاول ان يطبع في لاوعينا افكاراً ليست افكارنا ولهذا السبب، من الضروري اعداد ما يمكن تسميته (بيئة الاعلام)، لتنظيم وتهذيب الاعلام في بقعة الاكاذيب السود، التي امكن قياس ضخامتها بمناسبة غزو العراق الاخير. ينبغي ازالة التلوث من الاعلام، مثلما امكننا الحصول على الاغذية البايولوجية التي هي بالدرجة الاولى اقل تلوثاً من الاخرى، ينبغي الحصول على اعلام بايولوجي، وعلى المواطنين تعبئة انفسهم للمطالبة بان تعود وسائل الاعلام الى مجموعات عالمية كبرى تحترم الحقيقة، لان البحث عن الحقيقة يشكل، على نحو حاسم، شرعية الاعلام، ولهذا السبب، اقترحنا تأسيس (المراقب الدولي لوسائل الاعلام)، لكي نمتلك سلاحا مدنيا سلميا يستطيع المواطنون استخدامه لمعارضة القوى الجديدة لوسائل الاعلام الجماهيري الكبرى، وهذا المراقب تعبير عن حركة اجتماعية عالمية اجتمعت في بورتو اليغري بالبرازيل تهاجم العولمة الليبرالية وتعبر عن قلق واهتمام جميع المواطنين بالعجرفة الجديدة للصناعات العملاقة للاتصالات. ان وسائل الاعلام الكبرى تفضل مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة وتخلط حريتها الخاصة بحريات الشركة وتعدها اولى الحريات، غير ان حرية الشركة لايمكن باي حال من الاحوال ان تعلو على حقوق المواطنين. ان حرية الاعلام ليست الا توسيعا لحرية التعبير الجماعية، وهي اساس الديمقراطية. ولانها كذلك، لايمكن ان تصادرها مجموعة من الاقوياء، فهي تنطوي على مسؤولية اجتماعية وبالتالي، يجب ان تبقى ممارستها تحت سيطرة مسؤولية المجتمع، هذا الاعتقاد قادنا الى اقتراح مراقب دولي، لان وسائل الاعلام اليوم هي القوة الوحيدة ومن دون قوة مقابلة، وقد خلقت عدم توازن ضاراً بالديمقراطية. قوة هذه الرابطة هي، قبل كل شيء، اخلاقية، فهي توبخ تأسيسا على الاخلاق وتعاقب الاخطاء في النزاهة الاعلامية عبر التقارير والدراسات التي تعدها وتنشرها وتبثها.

هذه الرابطة الدولية تتمنى ممارسة مسؤولية جماعية مشتركة باسم مصلحة المجتمع العليا وحقوق المواطنين لكي يكون الاطلاع جيدا. وبهذا الشأن هي تنظر باهمية كبيرة الى رهانات القمة الدولية القادمة حول الاعلام، التي ستعقد في جنيف، وتقترح ايضا تحذير المجتمع من التضليل الاعلامي الذي تضاعف وازداد كالاوبئة في الاعوام الاخيرة الماضية. ويضم المراقب الدولي ثلاثة انواع من الاعضاء يمتلكون الحقوق الشخصية وهؤلاء هم الصحفيون المتهنون، والعاملون المتقاعدون وكل وسائل الاعلام المركزية البديلة، ثم الجامعيون والباحثون في جميع المناهج وبشكل اخص: المتخصصون بالاعلام، لان الجامعة في السياق الحالي تبقى احد اندر الامكنة المحمية جزئياً من طموحات السوق التوتاليتارية، واخيراً مستخدمو وسائل الاعلام، أعني: المواطنون العاديون والشخصيات المعروفة في وضعها الاخلاقي والمعنوي.

من اجل اعلام غير ملوث

ان الانظمة الحالية لتنظيم الاعلام غير مقتنعة، فالاعلام منفعة مشتركة، فهو ميزة لايمكن ان تكون مضمونة بمنظمات مكونة حصرا من الصحفيين المرتبطين في الغالب بمصالح حرفية. تبدو القوانين الاخلاقية والادبية لكل شركة اعلامية. ان وجدت. قليلة الحماسة في الغالب لمعاقبة وتصحيح الانحرافات، ومن الضروري ان تكون اخلاقيات الاعلام محددة وان تدافع عنها هيئة نزيهة ومنصفة صادقة مستقلة وموضوعية، للجامعيين فيها دور حاسم.

ان وظيفة الاعلاميين كانت مفيدة في الاعوام ١٩٨٠. ١٩٩٠ ولكنها تدهورت حاليا وقلت قيمتها واصبحت في الغالب وسيلة للشركات تستجيب لضرورات الصورة وتشكل ذريعة رخيصة لتعزيز مصداقية الاعلام صناعيا. ان احد الحقوق الاثمن للكائن البشري هو حق النقل الحر لافكاره وآرائه، وعلى اي قانون عدم التقييد التعسفي لحرية الكلام او الصحافة، غير ان هذه الحرية لايمكن ان تمارسها الشركات الاعلامية الا بشرط عدم انتهاك حقوق هي الاخرى مقدسة، وهي ان من حق كل مواطن الحصول على اعلام غير ملوث. وعدا حرية التعبير، على الشركات الا تبث معلومات كاذبة ولا قيادة حملات دعائية ايديولوجية او تضليلات اخرى، ان (المراقب الدولي لوسائل الاعلام) يرى ان الحرية المطلقة لوسائل الاعلام التي يطالب بها اصحاب المجموعات الكبرى للاتصالات الدولية، لايمكن ان تمارس على حساب حرية كل المواطنين، وعلى هذه المجموعات الكبرى ان تعلم ان السلطة المقابلة قد ولدت وهي تدعو إلى جمع كل الذين يعملون في الحركة الاجتماعية الدولية ويناضلون ضد انتزاع حق التعبير، فالصحفيون والجامعيون والمناضلون ذوو الصلة وقراء الصحف ومستمعو الاذاعة ومشاهدو التلفزيون ومستخدمو الانترنيت، الكل يتحدون لايجاد سلاح جماعي مشترك من النقاش والتحرك الديمقراطي.

لقد اعلن اصحاب العولمة عن ان القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الشركات العالمية، بينما تؤكد رابطة الرقابة العالمية لوسائل الاعلام ان هذا القرن سيكون القرن الذي سيعود فيه الاتصال والاعلام في النهاية الى جميع المواطنين.

هذا النص هو الترجمة العربية للمقال المنشور في (لوموند دوبلوماتيك) في شهر كانون الثاني الماضي.